مجلة الجامعة القاسمية
للاقتصاد الإسلامي

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد: 5، العدد: 1
ذو الحجة 1446 هـ / يونيو 2025م
الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 5542-2788

AQU Journal of Islamic Economics, Vol. 5 No. 1, pp. 57-92 (Jun. 2025)
DOI:10.52747/aqujie.5.1.429
E-ISSN 2788-5550 / ISSN 2788-5542

تفعيل أداة المناظرة العلمية في اختبار المخاطر الشرعية والقانونية للمنتج المالي الذكي

ACTIVATING THE TOOL OF SCIENTIFIC DEBATE IN ASSESSING THE SHARIAH AND LEGAL RISKS OF THE SMART FINANCIAL PRODUCT[1]

عبيد الله كمال قالمي (دكتوراه)

خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

Obeidallah Kamal Guelmi (PhD)
Alumni of Islamic University of Madinah, Saudi Arabia

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية استخدام أسلوب المناظرة لتطوير المنتجات المالية الذكية واختبارها، حيث يُظهر البحث أن هذا الأسلوب يمكن أن يعزز جودة المنتجات المالية المبتكرة وفعاليتها، من خلال تقديم تقييمات متعددة الأبعاد وجعل المناظرات في بيئة مختبرات التقنية المالية فرصة لجمع وجهات نظر متنوعة من الخبراء، مما يعزز الفهم الشامل للمنتج، ويساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة، كما يسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية حول المنتجات المالية التقنية، مما يعزز ثقة المستثمرين والعملاء ويزيد من قبول المنتج في السوق. وقد تضمنت الدراسةُ التعريف بمفاهيم المناظرة العلمية، والتقنيات المالية، ثم تناولت نماذج في البيئة التجريبية التشريعية، ثم قامت الدراسة بتطبيق المناظرة العلمية في اختبار المنتجات المالية الذكية، حيث تناولت مرحلة الإعداد للمناظرة العلمية، وأساليب تنفيذ المناظرة العلمية، والتحكيم في نهاية المناظرة العلمية في مختبرات

[1] Article received: Feb. 2025; article accepted: Apr. 2025

البيئة التجريبية التشريعية، وقد توصلت الدارسة إلى أن المناظرات العلمية تُعد جزءاً أساسياً من التراث الفقهي الذي أسهم بشكل كبير في تقدم الصناعة الفقهية خلال القرون السابقة، كما تسهم هذه المناظرات في تعزيز قدرات الأجيال الحالية على تطوير المنطق والإبداع، وإمكانية تطبيق أداة المناظرة العلمية في مختبرات البيئة التجريبية التشريعية، بهدف تقليل المخاطر الشرعية والقانونية، وذلك عبر توفير نقاشات معمقة وشاملة لصالح تطوير المنتجات المالية الذكية، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات الاستنباطية حول تطبيق المناظرات العلمية في تطوير المنتجات المالية، واختيار أفضل الممارسات الممكنة، والاستفادة من المهارات المبثوثة في التراث الفقهي الإسلامي.

Abstract:

This study aims to explore how the debate method can be utilized to develop and test smart financial products. The research reveals that this approach can enhance the quality and effectiveness of innovative financial products by providing multidimensional evaluations and using debates in financial technology labs as an opportunity to gather diverse expert opinions. This process enriches the comprehensive understanding of the product, facilitates informed decision-making, and contributes to increasing transparency and credibility around financial technology products. This, in turn, boosts investor and customer confidence and enhances market acceptance. The study includes an introduction to the concepts of scientific debate and financial technologies, examines models in legislative experimental environments, and applies the scientific debate method to test smart financial products. It addresses the preparation phase for scientific debates, methods of conducting scientific debates, and arbitration at the end of the debate in legislative experimental labs. The findings indicate that scientific debates are a crucial component of legal heritage that significantly advanced legal scholarship in previous centuries. They also contribute to enhancing the current generation's ability to develop logic and creativity. Furthermore, the study

highlights the potential of applying the scientific debate tool in legislative experimental environments to mitigate legal and Sharia risks by providing comprehensive discussions aimed at advancing smart financial products. The study recommends further research on the application of scientific debates in developing financial products, identifying best practices, and leveraging skills embedded in Islamic legal heritage.

الكلمات المفتاحية: مناظرة، مخاطر، مالية، تكنولوجيا.

Keywords: Debate, Risks, Financial, Technology.

المقدمة

في عالم يتسارع فيه الابتكار القائم على التقنية، تبرز التكنولوجيا المالية واحدةً من أبرز تطورات القطاع المالي، باستخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل بلوكتشين، ومساهمتها في تطوير الخدمات المالية، حيث تنتج مخرجات تسهيل العمليات المالية وتحسينها، مثل الدفع الإلكتروني، والتمويل الذكي، ومنصات التمويل الجماعي، والعملات الرقمية، والعقود المالية الذكية؛ إذ تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف التشغيلية من خلال الأتمتة وتحليل البيانات، كما أنها تتيح للشركات المالية تقديم خدمات مخصصة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل وأكثر دقة، بالإضافة إلى ذلك تسهم التكنولوجيا المالية من خلال استخدام التقنيات التحليلية، في تعزيز الأمان السيبراني، وحماية البيانات المالية الحساسة، كما أن التعاون بين الجهات التنظيمية والشركات التقنية يمكن أن يسهم في وضع إطار قانوني وتنظيمي يدعم الابتكار ويحمي المستهلكين في الوقت نفسه. وفي الجانب الاقتصادي توفر المنتجات المالية التقنية فرصًا جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يعزز من قدرة الشركات على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة.

ولضمان أن يكون الابتكار ذو جدوى عملية يجب التأكد من انخفاض المخاطر في المنتجات المالية المبتكرة والتي تؤثر على أدائه في سوق حساس للغاية تجاه المخاطر،

ومنها المخاطر الشرعية والقانونية، مما يستدعي الحصول على إجازة شرعية من الفقهاء، ورخص قانونية من الجهات التنظيمية قبل إطلاق المنتج، وهذا يضمن حماية الأصول المالية للمستفيدين قبل طرح المنتج في الأسواق.

وعلى أثره، اقترحت الدارسة تفعيل أداة المناظرة العلمية لإجراء اختبار فقهي وقانوني للمنتج المالي الذكي الذي تتم هندسته في سياق إعداد المنتج قبل طرحه في الأسواق التي تتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في مختبرات التقنية المالية (البيئة التشريعية التجريبية) ليتم تجريب المنتج المالي في سوق تجريبي قبل إطلاقه بشكل كامل، وتجدر الإشارة أن أداة المناظرة الفقهية والقانونية تتميز باختبار المنتج قبل إطلاقه في السوق التجريبي في العالم الخارجي، مما يقلل من مخاطر تعثّر المنتج في مرحلته التفاعلية بين المستفيدين، وتكون المناظرة بين الفريق الذي يهندس المنتج المالي التقني، وبين الفريق الشرعي والقانوني الذي يمثل الجهات الإشرافية، وأخيراً يمكننا استثمار المهارات الكامنة في التراث الفقهي الإسلامي وتوظيفها لصالح المنتجات المالية الحديثة، بما يسد الفجوات ويعالج المخاطر الشرعية والقانونية، ويضمن تطبيقاً سليماً يتماشى مع المقاصد المصلحية العامة للمجتمع.

أهمية البحث

1. استخدام أسلوب المناظرة يسهم في تطوير طرق جديدة ومبتكرة لاختبار المنتجات المالية، مما يساعد على تحسين جودة هذه المنتجات وزيادة فعاليتها في السوق.
2. من خلال المناظرة، يمكن جمع وجهات نظر مختلفة من خبراء ومختصين في المجال المالي، مما يتيح فهماً شاملاً للمنتج المالي ويعزز من اتخاذ قرارات مستنيرة.
3. تعزيز الشفافية والمصداقية حول المنتج المالي، حيث يتم مناقشة جميع الجوانب بشكل مفتوح وموضوعي، مما يزيد من ثقة المستثمرين والعملاء.

مشكلة الدراسة

في ظل التحديات المتزايدة في الأسواق المالية، تبرز الحاجة إلى أساليب مبتكرة لاختبار المنتجات المالية الجديدة، حيث يُعدُ أسلوب المناظرة أحد هذه الأساليب التي

يمكن أن توفر رؤى قيّمة حول فعالية هذه المنتجات وجدواها، حيث يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية استخدام أسلوب المناظرة في اختبار المنتجات المالية المبتكرة، وتقييم تأثيرها على قرارات المستثمرين ومدى قَبولها في السوق.

منهج البحث

يعتمد منهج الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك بتطبيق مفاهيم المناظرة وفروعها كالإلزام، والافتراض، وتطبيق ذلك على نموذج الاختبار الفقهي والقانوني على المنتجات المالية المبتكرة.

الدراسات السابقة

علم المناظرات لم يأخذ حقه في الدراسات المعاصرة رغم أهميته في بناء الملكات المهارية، وحتى على مستوى الأبحاث الفقهية لم تكن أداة الافتراض الفقهي أو المناظرة الفقهية محل بحث موضوعياً وشكلياً رغم تراكم الحجم الكبير من التراث الفقهي المدون على مدار أربعة عشر قرناً في المكتبات الإسلامية، أما المناظرة العلمية في البيئات التطبيقية كمختبرات التقنية المالية فلم أقف على مرجع في هذا الشأن، ومن الدراسات القليلة ذات العلاقة بمسائل المناظرات العلمية:

1. دراسة بيكر (2021م)، بعنوان: "مفهوم الإلزام في الفقه الإسلامي ونماذج مختارة من كتاب المحلى لابن حزم".

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الإلزام كمصطلح فقهي في باب الجدل والمناظرات حيث إبطال قول المخالف بناء على ما هو أصّله، وكما هدفت الدراسة إلى تحرير بعض مسائل الإلزام الكثيرة في كتاب المحلَّى لابن حزم.

وتوصلت الدراسة إلى الفرق بين مفهوم الإلزام في العقود ومفهومه في الجدل والخلاف، وأن الإلزام من أقوى طرق المناقشة والمناظرة، وأن الإلزام نظرية مستقلة ذات أركان وشروط أقسام وأنواع، وأن كتاب المحلَّى لابن حزم من أهم الكتب في دراسة الإلزام، ويفيد الإلزام في تحرير أصول المذاهب الفقهية، والتوسع في دائرة الفقه وأصوله والاطلاع على جوانب جديدة في دراسة المسائل الفقهية.

2. دراسة مالكي، ولونيس (2020م)، بعنوان: "الفقه الافتراضي عند المالكية: تاصيلاً وتطبيقاً".

هدفت الدراسة إلى تناول الفقه الافتراضي، للحاجة الملحّة في العصر الحالي لفقه افتراضي تطبيقي يتماشى مع مقتضيات الحال وتطوراته، ودوره أيضا في استشراف المستقبل، وهدفت الدراسة أيضاً إلى إثبات وجود الفقه الافتراضي عند المالكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفقه الافتراضي هو اجتهاد الفقيه في وضع الحكم الشرعي لما لم يقع بعد من المسائل والنوازل المقدّرة، وأن الفقه الافتراضي دليل على المستوى العالي الذي بلغه العلماء المتقدمون، وهذا الفقه ساعد في تسهيل إدراك الأحكام وربح الوقت والجهد للعلماء المتأخرين، كما يُعد تدريبًا لطلاب العلم وصقلًا لمهاراتهم الفقهية، مما يمكنهم من تخريج المسائل والتفريع عليها.

وعن علاقة الفقه الافتراضي التي تناولته الدراسة بموضوع البحث أن الافتراض الفقهي أحد الأدوات الاستشرافية التي يمكن أن تستخدم في مجالس المناظرة، لاستنباط المخاطر الشرعية والقانونية للمنتج المالي المقترح.

3. دراسة العمر (2017م)، بعنوان: "آداب الجدل والمناظرة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجدل، والفرق بينه وبين المناظرة، ومعرفة الغرض من الجدل وفوائده، وإظهار قواعده، وشروطه، وآدابه.

وتوصلت الدراسة إلى أن مراعاة آداب الجدل والمناظرة يضمن حواراً علمياً رزيناً، وأن الغرض الصحيح من الجدل والمناظرة إحقاق الحق وتبنيه، ودفع الشُّبَه والباطل، وأن الجدل والمناظرة لا يكون إلا مع من يستجيب، أما من كان معانداً فترك الجدل معه أوْلى.

4. دراسة بكوش (2016م)، بعنوان: "المناظرات اللغوية وأثرها في إثراء التنظير اللغوي".

هدفت الدراسة إلى إظهار المناظرات اللغوية، والكشف عن أهمية المناظرات اللغوية في إثراء اللغة، كما هدف الدراسة إلى تتبع المناظرات اللغوية التي جرت بينهم، وتوصلت

الدراسة إلى ظهور مصطلح المناظرة مع علم الكلام والمنطق، كما أسهمت المناظرات في التنظير النحوي الذي كان قرابة الرابع الهجري، حيث أخذ منها أكبر القواعد والخلافات التي وجدت بعد ذلك في شكل نظريات مقنّنة.

5. دراسة دعاء علي (2016م)، "أثر استخدام إستراتيجية المناظرة في تدريس الدراسات الاجتماعية في تنمية مهارة اتخاذ القرار لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي".

هدفت الدراسة إلى إعداد دليل للمعلم في مقرر الدراسات الاجتماعية باستخدام إستراتيجية المناظرة لتنمية مهارة اتخاذ القرار، وأيضاً قياس أثر استخدام إستراتيجية المناظرة في تنميه مهارة اتخاذ القرار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً لصالح المجموعة التجريبية التي استخدمت إستراتيجية المناظرة، حيث ساعدت المناظرة التلاميذ على تفسير المعرفة وفق خبراتهم، وتعزيز التفاعل الاجتماعي، وزيادة دافعيتهم، مما أدى إلى تحسين قدرتهم على اتخاذ القرار، وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أهمية استخدام إستراتيجية المناظرة في تنمية مهارة اتخاذ القرار لدى التلاميذ.

6. دراسة حمدان (2020)، كفاءة المناظرة العلمية لتلاميذ المدرسة في المسابقة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانق.

هدفت الدراسة إلى معرفة كفاءة المحتوى والإلقاء والإستراتيجية والآداب في المناظرة العلمية للتلاميذ في المسابقات المدرسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة المطلوبة للحصول على الفوز في مسابقات المناظرة العلمية تتعلق أكثر بالمحتوى، والإلقاء، والإستراتيجية، والآداب.

وتختلف دراستي عن الدراسات السابقة بالتركيز على استخدام المناظرة في تحليل المنتجات المالية الذكية المبتكرة، بينما تركز الدراسات الأخرى على دور المناظرة في الفقه والتعليم وتنمية التفكير الناقد.

التمهيد: مفاهيم الدراسة:

المطلب الأول: المناظرة العلمية:

المناظرة مشتقة في اللغة من النظر، "وهو تأمل الشيء ومعاينته، ثم يستعار ويتسع فيه، فيقال: نظرت إلى الشيء أنظر إليه، إذا عاينته"(ابن فارس، 1979)، والمناظرة المقصودة في سياق البحث ترجع لنفس المعنى، حيث إنها مأخوذةً من نظر التفكر والتأمل فيَنظر كل من الخصمين في الأدلة والحجج والأقوال بعين البصيرة.

ويطلق بعض الباحثين على المناظرة مصطلح الجدل، وعند النظر نجد أن المناظرة تتشابه مع الجدل في أن كليهما يتضمن إثبات صحة رأي شخصي أو إظهار تفوق شخصي في النقاش، إلا أن الجدل يزيد عنه أحياناً رفض المتخاصمين الوصول إلى حقيقة مشتركة، إذ الجدل غالباً ما يكون حول الإقناع أكثر من كونه حول البحث عن الحقيقة، والجَدَل في اللغة: "مقابلة الحجة بالحجة، والمجادلة: المناظرة والمخاصمة" (ابن منظور، 1414)، واصطلاحاً الجدل هو: "الأدلة من جهة ما يُبحث فيه عن كيفية نظمها وترتيبها على وجه يوصّل إلى إظهار الدعوى وانقطاع الخصم"(الطوفي، 1985).

وتتمثل المناظرة في حوار تبادلي بين فريقين من المتحدثين يمثل كل منهما وجهة نظر مختلفة حول قضية معينة، ويسعى كل طرف إلى إثبات صحة موقفه والدفاع عنه باستخدام وسائل علمية ومنطقية، مع الاستناد إلى الأدلة والبراهين لإقناع الجمهور والطرف الآخر بمصداقية موقفه، وفي سياق المناظرات الأكاديمية، تعدّ المناظرة حواراً متمدناً وموضوعياً، يتسم بالتحضر والالتزام بآداب النقاش، وهي ليست مجرد جدل عقيم، بل هي عملية محاجّة ذات بنية معينة وقواعد محددة، تتطلب التزاماً بمعايير السلوك وتجنب الذاتية والنفعية الشخصية، ويتطلب الأمر من المتناظرين تقديم حجج تدعم موقفهم وتفنّد موقف الطرف الآخر(الطوفي، 1985).

وتُعد المناظرات الفقهية من الأساليب التربوية الإسلامية الهامة، وكانت شائعة بين الفقهاء، خاصة في زمن المذاهب الأربعة وتنوعت أهداف المناظرة من حيث الهدف الجوهري وهو الوصول إلى الحكم الصحيح في المسألة الفقهية إلى أهداف أخرى

كالانتصار للمذهب، أو المدارسة وتنقيح المسألة في المذهب الواحد، ومن حيث التعليم تُستخدم المناظرة في مستويات متقدمة في تعلم الفقه وتهدف إلى تقويم الطالب والتأكد من مكتسباته، ويمكن فهم المناظرة الفقهية في مجالس الفقهاء بوجود فريقين كل فريق يمثل رأيا معينا في المسألة الفقهية محل النظر بالاستناد إلى مذهب فقهي معين، وقد تكون بحضور السلاطين وسادة القوم، وتتم المناظرة حول قضية محددة بوجود حكم بين الفريقين أو بدون حكم، وقد يسبق المناظرة التحضير الفقهي وتهيئة النفس ومراجعة الأقران من العلماء أو طلبة العلم، والهدف الأسمى من المناظرة هو الوصول إلى حكم صحيح في المسألة محل النظر وأن يخضع الجميع لما يظهر من الحق والصواب بعيداً عن التعصب المذهبي أو الانتصار للنفس.

وتستند المناظرة إلى مهارات التحدث والإقناع والمحاجة والتفنيد، والرد والتفكير المنطقي والتحليل، وللمناظرة عدد من الأساليب حسب العرف والبيئة العلمية للمتناظرين، وقد تتعدد شكليتها بين الرسمية جداً وغير الرسمية وذلك بحسب الحال وطبيعة العلاقة بين المتناظرين ومؤثرات أخرى.

المطلب الثاني: الابتكار المالي:

الابتكار لغة: من البُكْرَةُ: أي الغُدْوَةُ، وباكَرْتُ الشَّيْءَ إذا بكَّرْت لَهُ، ومن معناه: كل مَن بَادَرَ إلى شيءٍ"(ابن منظور، 1414)، وأما الابتكار المالي فهو: "هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق"(قطقنجي، 2023).

والابتكار من خصائص الإنسان، ولا يمكن تحديد الزمن الذي بدأ فيه الابتكار، ومن العوامل المساعدة على الابتكار: المعرفة، بالإضافة إلى وجود حاجة تتطلّب إيجاد حل (نصار وآخرون، 2010).

وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكن لعدد من العوامل تقييد أنشطة الابتكار، فهناك أسباب لعدم البدء في أنشطة الابتكار على الإطلاق، أو قد تكون

هناك عوامل تؤدي إلى إبطاء هذه الأنشطة أو تؤثر عليها سلباً، ويشمل ذلك العوامل الاقتصادية: مثل ارتفاع التكاليف أو نقص الطلب، والعوامل الخاصة بالمؤسسة: مثل نقص الموظفين المهرة أو المعرفة، والعوامل القانونية: مثل اللوائح أو القواعد الضريبية، كما أن قدرة المؤسسات على استغلال المكاسب الناتجة عن أنشطتها الابتكارية تؤثر أيضاً على الابتكار على سبيل المثال، إذا كانت الشركات غير قادرة على حماية ابتكاراتها من التقليد من قِبَل المنافسين، فسوف يكون لديها حافز أقل للابتكار (OECD، 2005).

وفي التاريخ الإسلامي يعدّ فقه الابتكار المالي جزءًا من فقه المعاملات الإسلامية، وكان الفقهاء يبحثون عن حلول شرعية للبيوع والتصرفات المالية، وهو ما يعرف في العصر الحديث بالابتكار المالي الذي يُعدّ فرعًا من الهندسة المالية (قطقنجي، 2023)، وعادة ما يتم التعبير عن الابتكار المالي بالهندسة المالية، وهما عمليتان متكاملتان، فالابتكار يعتمد على الهندسة المالية، وهذه الأخيرة تطلب عددًا من الخبرات والمهارات والقدرة على توظيف النماذج الرياضية والإحصائية المعقدة، مما يؤهل المهندس المالي لوضع الابتكارات موضع التنفيذ من خلال طرحها في الأسواق في صورة أدوات مالية (قندوز، 2019).

وفي الفكر الأوروبي نشأ الابتكار بوصفه مفهومًا على مدار قرون وقبل استخدامه في الأبحاث الاقتصادية في بداية القرن العشرين، ثم في الأبحاث المالية، وكانت الابتكارات المالية ضئيلة كمياً ونوعياً، وفي أبحاث التمويل الإسلامي يكاد ينحصر في محور المنتجات مما يظهر تقصيراً في مواكبة تطورات البحث العلمي في هذا (مجموعة مؤلفين، 2019).

ولندرة الموارد الاقتصادية، ينبغي على المؤسسات المالية أن تولي اهتمامًا كبيرًا عند دراسة تكلفة تطوير المنتجات المالية الذكية. على سبيل المثال، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان المنتج المقترح سيشكل إضافة جديدة تماماً إلى السوق أو مجرد تحسين على منتج موجود، وكذلك تقييم درجة المخاطر المرتبطة بكل خيار، ويتعين على المؤسسة اختيار القرار الذي يحقق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة، حيث إن اتخاذ قرار

معين يعني التضحية بفرصة اتخاذ قرار آخر، وهذه التضحية تعرف في علم الاقتصاد "تكلفة الفرصة البديلة".(الاقتصاد، 2006).

المطلب الثالث: التقنيات المالية:

التقنية المالية هي الابتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى نماذج أعمال جديدة وتطبيقات ومنتجات وخدمات مالية، والتي قد تكون لها تأثيرات كبيرة على الأسواق المالية والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية (قندوز، 2019).

ويعدُّ مصطلح التقنيات المالية امتداداً لمفهوم الابتكار المالي الذي كان شائعاً منذ بداية القرن العشرين، ومع التطور التقني الهائل الذي شهدته نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، والتي تُعرف بالثورة الصناعية الرابعة، أصبح الابتكار التكنولوجي عنصراً مهماً للاقتصاد ودافعاً له، بما في ذلك الشق المالي منه، والذي اشتمل على مجموعة من التطبيقات والمنتجات المالية الجديدة والمبتكرة التي يتم الاستفادة منها باستخدام البرمجيات والأجهزة الحاسوبية (الخير، 2020).

وفي سياق الابتكار المالي عرفه مجلس الاستقرار المالي بأنه "الابتكار المدعوم بالتكنولوجيا في الخدمات المالية والذي قد يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية (FSB، 2024).

ومن أمثلة هذه الخدمات: المدفوعات الرقمية، والإقراض عبر الإنترنت، والتأمين الرقمي، وإدارة الأصول الرقمية، كما تتنافس هذه المنتجات عبر تحسين كفاءتها، وتقليل التكاليف، وتوفير خدمات مالية أكثر سهولة وشفافية للمستخدمين.

ومن أحدث اتجاهات التقنية المالية الحالية استخدام الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، لتحليل المخاطر وإدارة المحافظ الاستثمارية، وقد أدى تطور هذه التقنيات إلى تقدم كبير في الصناعة المالية، مع ما يقابل هذا التطور من تحديات، مثل: التهديدات الأمنية، والاحتيال الإلكتروني، ولكن مع التطوير المستمر والابتكار في النظم الأمنية،

يمكن التغلب على هذه التحديات، خصوصاً إلزام شركات التكنولوجيا المالية بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالأمن السيبراني لضمان حماية المستفيدين.

وبالنظر إلى بيانات التقنية المالية على سبيل المثال في عام 2022 شهدت المملكة العربية السعودية خطوات هامة في تطوير قطاع التقنية المالية، بما في ذلك زيادة عدد شركات التقنية المالية بنسبة 79٪ عن العام 2021، ليصل إلى 147 شركة نشطة، وتم استثمار أكثر من 1.50 مليار ريال سعودي في شركات التقنية المالية بين سبتمبر 2021 وأغسطس 2022، كما حضر أكثر من 100,000 شخص الأنشطة المتعلقة بالتقنية المالية كالمؤتمرات والندوات (فنتك السعودية، 2022).

المطلب الرابع: البيئة التجريبية التشريعية:

البيئة التجريبية التشريعية (ساند بوكس): "هي بيئة حية تُمكن المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية الناشئة من اختبار منتج أو خدمة مالية مبتكرة في السوق مع مستهلكين حقيقيين خلال فترة محددة مع عدد من الضوابط" (البنك المركزي السعودي، 2022).

وتُعد البيئة التجريبية التشريعية مفهوماً حديثاً يُسهم في تطوير الأنظمة المالية والتقنية، وتُمثل فرصة للمؤسسات المالية وشركات التقنية المالية الناشئة لاختبار منتجاتها وخدماتها المبتكرة في بيئة تنظيمية مرنة ومسيطر عليها، وتهدف البيئة التجريبية التشريعية إلى تحقيق توازن بين الابتكار في الخدمات المالية، وبين الحفاظ على استقرار النظام المالي وحماية العملاء، وذلك يعطي المؤسسات المالية ورواد الأعمال فرصة لتقديم نماذج أعمال مبتكرة وتقييم أثرها على سوق الخدمات المالية، وفيما يلي نماذج البيئة التجريبية التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي:

أولا: المملكة العربية السعودية:

في عام 2018م أصدر البنك المركزي السعودي (الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية)، وذلك بهدف استقطاب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية

المتخصصة في مجال التقنية المالية، ومن معايير أهلية القبول التي وضعها البنك المركزي في البيئة التجريبية التشريعية: أصالة الابتكار، جدوى تنفيذ الابتكار، والاستعداد التقني والتشغيلي للابتكار، والتوافق مع رؤية المملكة 2030، وجاهزية التطبيق بعد الخروج من البيئة التجريبية التشريعية، كما تناول الإطار التنظيمي الذي تم تحديثه 2022م؛ أربعة مراحل للبيئة التجريبية التشريعية:

المرحلة الأولى: تقديم طلب الانضمام: حيث يقدم صاحب المنتج المبتكر بيانات منتجه، ويتولى البنك المركزي دراسة الطلب وفقاً لمعايير الأهلية المحددة من البنك.

المرحلة الثانية: تقييم الجاهزية التشغيلية: وفي حال استيفاء المبتكر لجميع معايير التقييم للجاهزية التشغيلية خلال 120 يوم، يتم إصدار خطاب قبول لصاحب المنتج المبتكر.

المرحلة الثالثة: الاختبار، وفيها يختبر أصحاب الحلول الابتكارية تجريبياً لمدة لا تقل عن 6 أشهر ولا تزيد عن 12 شهراً.

المرحلة الرابعة: الخروج من البيئة التجريبية: عند تحقيق أهداف مرحلة الاختبار بنجاح، يصبح مقدم الطلب مؤهلاً للخروج من البيئة التجريبية التشريعية (البنك المركزي السعودي، 2022).

وفيما يلي نظرة على حجم قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية بحسب تقرير "فنتك السعودية 2023":

الجدول (1) المؤشرات الاقتصادية للتقنية المالية في المملكة العربية السعودية

المؤشر	القيمة / العدد
إجمالي الاستثمارات في قطاع التقنية المالية	2.7 مليار ريال سعودي
شركات التقنية المالية انضمت خلال 2023	69 شركة
إجمالي عدد شركات التقنية المالية	216 شركة
عدد الوظائف المباشر في القطاع	6,726 وظيفة

المصدر: (فنتك السعودية، 2023)

وبحسب التقرير تنوعت أنشطة الشركات التي تقدم المنتجات المالية التقنية بين خدمات المدفوعات، والمحفظة الإلكترونية، والتمويل الاستهلاكي المصغّر، والوساطة التأمينية، ومنصات المستشار الآلي، وتمويل الملكية الجماعية، وحلول الإقراض والاستثمار، وغيرها (فنتك السعودية، 2023).

وتشير البيانات السابقة إلى النمو المتسارع لقطاع التقنية المالية، سواء من حيث حجم الاستثمار أو عدد الشركات وتنوع الخدمات، وهذا النمو يعكس الاهتمام بترسيخ الابتكار المالي وتعزيز البنية التحتية الرقمية.

ثانياً: دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات رائدةً في استخدام مختبر البيئة التنظيمية لتطوير حلول مالية مبتكرة، ففي عام 2020 أطلق المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة مكتب التكنولوجيا المالية "فنتك"، والذي يهدف إلى بناء نظام دعم التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات، ويستند مكتب التكنولوجيا المالية في نموذج عمله إلى خمس ركائز وهي: الطلب، ورأس المال، والسياسات، والمواهب، والبنية التحتية، وكان لكل ركيزة من هذه الركائز الخمس مجموعة من المبادرات بشأنها، ولاختبار المنتجات المالية الرقمية وقَّع المصرف المركزي مذكرتي تفاهم منفصلتين مع سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي

العالمي، لتوفير برنامج ساند بوكس مشترك، لتمكين شركات التكنولوجيا المالية من اختبار الحلول الابتكارية الخاصة بها باستخدام مبادرة (ساند بوكس)، وفي مجال التأمين هدفت المبادرة لتحويله إلى سوق ذكية، وإنشاء بيئة جاذبة لقطاع التأمين، باستخدام أنظمة مبتكرة تجعل منها منصات تفاعلية، وأيضا تحسين الإطار التنظيمي، ومن معايير أهلية قبول المنتج التأميني المبتكر في البيئة التجريبية إثبات جدوى المنتج أو التقنية في تحفيز النمو والكفاءة، وإدارة المخاطر (المصرف المركزي الإماراتي، 2020).

ثالثاً: دولة قطر:

في 2023 دشن مركز قطر للمال مختبر الأصول الرقمية بدعم من مصرف قطر المركزي، ويمثل هذا المختبر البرنامج الأول الذي يُطلقه مركز قطر للمال، بهدف دعم الابتكار المفتوح، وتعزيز مكانة قطر وجهةً رائدةً في المجال الرقمي بحلول عام 2030، وأن يسهم المختبر في تسريع نمو القطاع الرقمي من خلال توفير بيئة تجريبية تركز على إثبات المفهوم والقيمة في مجالات الأصول الرقمية، وتقنية السجلات الموزعة.

وتتوافق هذه المبادرة مع الإستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية في قطر، عبر تقديم حلول تكنولوجية متقدمة تسهم في تحسين الكفاءة وتوسيع نطاق الخدمات المالية، ويعدّ المختبر منصة مهمة لاختبار تطبيقات جديدة في هذا المجال وتطويرها، مما يعزز الاستفادة من التطورات التقنية في التقنية المالية، والتنافسية في الأسواق العالمية (مركز قطر للمال، 2023).

والخلاصة أن مختبرات البيئة التجريبية هي فرصةٌ حيوية للإبداع والنقاش العلمي، إذ توفر بيئة مثالية لتطوير واختبار الأفكار الجديدة، وتحسين الممارسات المالية، وإثراء النقاش الأكاديمي. سيتم استكشاف كيفية استفادة هذه المختبرات من أداة المناظرة العلمية، استخدامها في معالجة المخاطر الشرعية والقانونية للمنتجات المالية من خلال المبحث القادم.

المبحث الثاني: تطبيق المناظرة العلمية في اختبار المنتج المالي الذكي

يعدّ تطبيق المناظرة العلمية في محورها الشرعي والقانوني وسيلة هامة لتبادل الأفكار والآراء حول الموضوعات ذات الصلة بالأنظمة، والمنتجات المالية، والابتكار، وذلك في سياق تطبيقي وعملي بين مشرفي مختبرات البيئة التجريبية، وبين فرق المبتكرين، وتتجلى أهمية هذه المناظرة في استكشاف وتحليل الجوانب المختلفة والمتعلقة باكتشاف ثغرات ومخاطر المنتجات المالية التقنية، وتقييم مدى تفاعل الأطراف المعنية وقدرتهم على تبرير وتفسير مواقفهم القانونية والتقنية ضمن إطار من النقاش المفتوح والمنظم، وستسهم هذه المناظرة في فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه الصناعة المالية الذكية، خاصةً في ظل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، وحتى التقنيات التنظيمية (قRegTech)، كما ستساعد على استكشاف كيفية تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية السوق والمستثمرين، مما يعزز من بناء بيئة قانونية وتنظيمية متطورة تدعم الابتكار وتحافظ على الاستقرار المالي.

ويكمن الفرق بين اختبار المنتجات المالية المبتكرة بأداة المناظرة العلمية عن اختباره التقني المعروف في البيئة التجريبية التشريعية: في أن الأول يُجرى داخل المختبر وقبل طرح المنتج في الأسواق، بينما اختبار المنتج تقنياً يتطلب طرحه جزئياً للجمهور خارج المختبر، بحيث يُطرح في الأسواق بشكل تجريبي لاختبار فاعليته وجاهزيته قبل الانتشار الواسع، مما يمنح أداة المناظرة أسبقية في دراسة مخاطر المنتج المالي المبتكر.

ويقترح تنفيذ أداة المناظرة العلمية في المختبر من خلال تنظيم جلسات متعددة، يشارك فيها فريقان؛ الفريق الأول يتكون من مطوري المنتج المالي ويُعرف بالفريق المؤيد، بينما يتألف الفريق الثاني من أعضاء المختبر المالي من هيئة سوق المال أو البنك المركزي ويُعرف بالفريق المعارض، بحيث لا يقل عدد أعضاء كل فريق عن ثلاثة أشخاص ،كما يُشرك في هذه الجلسات فريق تحكيم يتكون من خبراء مستقلين من خلفيات قانونية وشرعية وإدارة المخاطر والتقنية المالية، والهدف من هذه المناظرة ليس الهدم كما في مناظرات الخصوم، بل البناء وتحسين المنتج المالي المقترح.

المطلب الأول: أهمية المناظرة العلمية في تقليل مخاطر المنتجات المالية الذكية:

يُعد المنتج المالي الذكي أحد المحركات الرئيسة للتحول الرقمي في القطاع المالي، إلا أنه يواجه مجموعة من المخاطر التي تؤثر على استقرار الأسواق المالية وحماية المستهلكين، وباستقراء "مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة" – الصادر من صندوق النقد العربي 2021 – يتبين أن أبرز المخاطر المرتبطة بنماذج المنتجات المالية الذكية هي كالتالي:

1. **المخاطر التشغيلية:** وتشمل المخاطر التشغيلية التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في تحديد الشريحة المستهدفة والحدود المالية لعملياتها، مما قد يؤدي إلى استغلال غير مقصود أو سوء استخدام للموارد المالية.
2. **المخاطر المالية:** وذلك بعدم قدرة بعض مقدمي المنتج المالي الذكي على تأمين الموارد المالية الكافية لتعويض العملاء في حالة حدوث خسائر أو فشل التجربة.
3. **المخاطر التنظيمية:** حيث يتعين على الشركات تبني إجراءات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن نقص الإفصاح الواضح للعملاء عن طبيعة الفترة التجريبية قد يؤدي إلى إشكاليات قانونية تتعلق بحماية المستهلك.
4. **المخاطر التقنية والأمنية:** إذ أي ثغرات في البنية التحتية الأمنية قد يؤدي إلى تسرب المعلومات أو التعرض لهجمات إلكترونية (صندوق النقد العربي، 2021).

وبحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في 2024، تشير بيانات الشركات المالية إلى أن الخسائر المباشرة من الحوادث السيبرانية قد تصل إلى مئات الملايين، وقد تضاعفت الخسائر القصوى أكثر من مرتين منذ 2017، حيث قد تصل إلى 2.5 مليار دولار كل 10 سنوات، مما يهدد سيولة الشركات وملاءتها المالية، كما تعد الشركات الصغيرة أكثر تأثراً، مما يتطلب تعزيز الأمن السيبراني وتنظيم الإفصاح عن الخسائر (صندوق النقد الدولي، 2024).

وبناء على ما سبق تعد المناظرة العلمية بوصفها أداةً – تهدف لاختبار المنتجات المالية الذكية في بيئتها التجريبية – عنصراً مهماً، يمكن من خلاله تحليل التحديات التشغيلية والمالية والتنظيمية بعمق، مما يسهم في تطوير حلول استباقية، ودعم الجهات التنظيمية في صياغة سياسات أكثر مرونة وفعالية لمواكبة التطورات السريعة في التقنية المالية، وتحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار المالي.

المطلب الثاني: الإعداد للمناظرة العلمية:

أولاً: الوصف الفني للمنتج المالي المبتكر:

يتمثل هذا المحور في تقديم وصف دقيق وشامل للمتطلبات الفنية الضرورية، التي تسهم في استحضار التكييف الشرعي والفقهي للمعاملات المالية، ويختلف هذا الوصف باختلاف بيئة القطاع المالي الذي يتبع له المنتج، سواء كانت المصارف، أو الأسواق المالية، أو التأمين، ويشمل الوصف الفني تعريفاً مبسطاً للمنتج، وأسباب ودوافع الابتكار، إضافة إلى عرض إيجابيات المنتج المقترح، ومن بين الأساليب المستخدمة لتوضيح هذا الوصف الفني: الخرائط الذهنية، والرسوم البيانية، والشبكات النصية، وكلما كانت هذه الأوصاف أكثر وضوحاً، زاد فهمها واستيعابها من قبل الفريق المعارض ولجنة التحكيم.

وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن يشمل الوصف الفني تحليلاً للعقبات المحتملة التي قد تواجه المنتج في تطبيقه العملي ضمن المنظومة المالية، إلى جانب تقديم حلول مبدئية لتلك العقبات، كما يجب تقديم مقارنة بين المنتج المقترح والمنتجات المالية الحالية من حيث الفاعلية والكفاءة، مما يسهم في تسليط الضوء على القيمة المضافة التي يقدمها الابتكار الجديد، ومن المهم تضمين التوقعات المستقبلية للمنتج وأثره على القطاع المالي، بما يعزز من جدواه ويدعم اتخاذ القرار بشأن اعتماده.

ثانياً: الوصف الشرعي والقانوني لعقود المنتج المالي المبتكر:

في تطوير المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة تبرز أهمية التحقق من توافق هذه المنتجات مع الأطر الشرعية والقانونية المعمول بها، ويستلزم ذلك تحديد الحقائق الشرعية

والقانونية بشكل واضح ودقيق، مع استخدام المصطلحات اللغوية في سياقها الشرعي والقانوني بما يتجنب أي غموض قد يثير لبساً لدى لجنة التحكيم والفريق المعارض؛ فلا تخلو المعاملات المالية المعاصرة من وجود قضايا ذات طابع جدلي أو لبس شرعي وقانوني قد يثير إشكالات في بداية أو أثناء المناظرة، مما قد يعكس انطباعاً سلبياً حول مدى إلمام المبتكرين بالتكييف الشرعي والقانوني السليم لمنتجهم، ومع ذلك يجب أن يكون النقاش حول الجوانب اللغوية وحقائقها الشرعية والقانونية خارج نطاق المناظرة، حيث إن الهدف الأساسي هو التحقق من مدى توافق المنتج المالي المبتكر مع المتطلبات النظامية والشرعية.

ومن الأساسيات الضرورية عند اختيار التعريف الشرعي والقانوني للمنتج المالي المبتكر، هو مراعاة البيئة التطبيقية التي سيعمل فيها المنتج، بالإضافة إلى الاستشهاد بالنماذج المشابهة، ومقارنة مقاصد المنتج المبتكر مع المقاصد والمصالح والقواعد الشرعية المتصلة بالنصوص التشريعية ذات الصلة (سراج، 2020).

وينبغي أن يتضمن التكييف الشرعي والقانوني تحليلاً دقيقاً لمختلف الحالات المحتملة التي قد يواجها المنتج في السوق، وما يترتب على ذلك من التزامات شرعية وقانونية، ويجب أن يكون التكييف الشرعي جامعاً، ويغطي جميع الجوانب المتعلقة بعقود المنتج، مع الاستدلال بأدلة شرعية وقانونية تدعم هذا التكييف وتؤصله وفقاً لمقاصد الشريعة وأحكامها، ومن الضروري أيضاً أن يتضمن التكييف الشرعي للمنتج تحليل المخاطر الشرعية والقانونية المحتملة، وتقديم إستراتيجيات واضحة للتعامل مع تلك المخاطر، بما يضمن التزام المنتج بأحكام الشريعة وتشريعات ولي الأمر، وأن يكون التركيز على كيفية تحقيق المنتج لأهدافه الاقتصادية دون الإخلال بالمتطلبات الشرعية والقانونية، ما يعزز من قبول المنتج في الأسواق ويزيد من فرص نجاحه.

ويقترح على الفريق المبتكر تقديم دراسة مقارنة بين الحلول الشرعية والقانونية المقترحة وتلك المطبقة في المنتجات المالية الإسلامية القائمة، لتحديد مدى تفوق المنتج الجديد،

فهذه المقارنات تعزز من مصداقية المنتج وتظهر أنه ليس مجرد ابتكار جديد، بل تطور منطقي ومنسجم مع المبادئ الشرعية والقانونية المعترف بها.

وللوصول إلى التكييف السليم للمنتج المالي المبتكر يتطلب توصيف عقد المنتج المالي المبتكر وفق الآتي:

5. تصوير العقد: وذلك بتحديد محل العقد وأطرافه، والعلاقة بينهم، ومقاصد العاقدين من العقد، وفحص ألفاظ العقد ومصطلحاته
6. نوع العقد: في الغالب تتكون المنتجات المالية المبتكرة من عدة عقود مركبة كالمعاوضة، والتبرع، والتوثيقات، والتفريق بين عناصر العقد والوعد في المنتج.
7. طبيعة العقد: وذلك بتحديد أوصافه القانونية، مثل: الإذعان وعدمه، وصفة كل طرف من حيث الأصالة والوكالة، والتزاماته (حسني، 1993).

وتُعد قدرة فريق المنتج على عرض صورة المنتج فقهاً وقانوناً، بذكر أوصافه الصحيحة، وتنقيحه من الأوصاف المشتبهة، والأوصاف غير المؤثرة، بما يجعله مهيأً ومستقراً لدى اللجنة الاشرافية، والقدرة على الوصول إلى أحكام المنتج المالي بالتكييف السليم؛ إذ "التكييف على مراتب، مرتبة لا بد منها، وهي مرتبة المعاني والعلل، كالتفريق بين طبيعة العقد إن كان قرضًا فلا تجوز الزيادة، أو غير قرض فيجوز الربح، وهذا المستوى فإنه لا بد منه؛ لأنه مؤثر في الحكم الشرعي" (القرشي، 2013)، وينطبق ذلك أيضا في التكييف القانوني ومصادره من الأنظمة، ونظرية الالتزام، والسوابق القضائية، وغيرها.

ثالثاً: تقييم السلامة الشرعية والالتزام القانوني للمنتج المالي المبتكر:

تعتمد مرحلة التكييف الشرعي والقانوني السابقة على مدى البناء المنهجي السليم للمنتج المالي المبتكر، أما مرحلة التقييم فتجيب عن مدى توقع سلامة التطبيق الميداني للمنتج وعدم انحرافه عن التشريعات والمبادئ التي تضمن استدامته ونجاحه في السوق؛ إذ الالتزامُ بالضوابط الشرعية والقانونية ليس فقط مطلب ديني وأخلاقي فحسب، بل هو أيضا ضرورة اقتصادية تعزز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية.

كما أن تحديات التطبيق والابتكار في المنتجات المالية الإسلامية تتطلب جهوداً مستمرة لضمان التوافق مع المعايير الشرعية والقانونية، والتأكد من أنها لا تقلد المنتجات التقليدية، بل تستند إلى الابتكار الحقيقي.

وفي مرحلة التطبيق الميداني الجزئي يمكن لفريق المنتج المبتكر تقييم سلامة منتجهم بالاسترشاد بمنهج (GRC) وهو نظام متكامل يهدف إلى تحقيق الأهداف التنظيمية بطريقة موثوقة، وإزالة أوجه عدم اليقين، وتلبية متطلبات الامتثال، فالحوكمة تعني تطبيق مجموعة من السياسات والقواعد والأطر التي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وتحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإدارة المخاطر تشمل تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطط للتخفيف منها والتعامل معها، والالتزام يتعلق بتطبيق القوانين واللوائح والمعايير (OCEG، 2023).

كما يمكن الاسترشاد بالمعايير الشرعية الصادرة من الأيوفي[2]، لتقييم المنتج المبتكر في سلامته الشرعية، ويشمل الفحص: عقود المنتج، والاتفاقيات، والسياسات، ومجمل المعاملات بين أطرافه، وذلك من خلال منهجية التدقيق الشرعي وفق العناصر التالية:

1. النماذج المستخدمة من العقود والاتفاقيات والمستندات ذات الصلة.
2. المخاطر الشرعية والقانونية المحتملة في المنتج، والتأكيدات على تجاوز المنتج لتلك المخاطر.
3. المرجعية الشرعية والقانونية التي تم هيكلة النموذج على قواعدها وتعليماتها.

وتُطبَّق منهجية التدقيق الشرعي وفق معايير الحوكمة والأخلاقيات، ومنها المعايير الصادرة من منظمة الأيوفي، معيارًا للمراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي، 2015).

---

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: هي منظمة دولية غير هادفة للربح، وتقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والحوكمة وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة وصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم، وقد تم إنشاء الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس الموقع بعدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990م في الجزائر والمقر في البحرين.

المطلب الثالث: أساليب تنفيذ المناظرة العلمية:

أساليب المناظرة العلمية هي أهم الأدوات والطرق التي تُسهم في تطوير الفكر والمعرفة، وتتيح للفرق المشاركة في تطوير المنتجات المالية الذكية فرصةً لتقديم حججهم وأدلتهم بشكل منظم ومنهجي، وتعتمد أساليب تنفيذ المناظرة العلمية على مجموعة من الخطوات التي تضمن تفاعلًا بناءً بين الأطراف المتناظرة، تبدأ بتحديد الموضوع المطروح بدقة ووضوح، يليها إعداد الأدلة والحجج المستندة إلى المصادر الأصلية، ويُشترط في المناظرة أن تتسم بالحيادية والموضوعية، حيث يتوجب على المتناظرين احترام آراء الطرف الآخر، والرد عليها بأسلوب علمي بعيد عن التعصب، كما تبرز أهمية المناظرة في قدرتها على تقديم رؤى علمية حول نفس الموضوع، مما يعزز من فهم أعمق للمنتجات المالية المطروحة، حيث "إن المقام الحواري العلمي هو أحد قامات الحوار المتميزة؛ فهو مباين لمقام الحوار الجدلي ولمقام الحوار الخطابي البلاغي الإقناعي، ولمقام الحوار المغالط والملبس، وبِتميز المقام الحواري العلمي عن المقامات الحوارية الثلاثة الأخرى كان لا بدَّ من تمييزه وتخصيصه باسم أو مصطلح يميزه؛ ولقد كان هذا المصطلح هو تخاطب المشتركين في الاستنباط" (النقاري، 2013)، وفيما يلي بعض أساليب المناظرة العلمية التي يمكن تطبيقها في مختبرات البيئة التجريبية بالقطاع المالي:

أولاً: أسلوب الإلزام

مهارة الإلزام هي إحدى مهارات المناظرة الجدلية التي يستخدمها المتناظرون لإلزام الخصم بقبول نتيجة معينة بناءً على مقدمات أو مسلمات قد وافق عليها سابقاً، هذه المهارة تعتمد على استخدام المنطق والاستدلال لإظهار التناقض أو التوافق بين ما يقوله الخصم وما يجب أن يقبله بناءً على أقواله السابقة، "ومدار الإلزام هو مخالفة الخصم أصله سواء كان هذا الأصل خاصاً بالمخالف أو لم يكن كذلك بأن كان مشتركاً في اعتباره بينه وبين مناظره لو كان متفقاً عليه، فالعبرة في الإلزام بمخالفة الخصم أصله، ولا يضر في صحة الإلزام إن كان هذا الأصل معتبراً عند مخالفه أو حتى معتبراً عند الكافة" (بكر، 2021).

ومما سبق تتكون عناصر الإلزام من التالي:

- إلزام الخصم بمقدماته: إذا وافق الخصم على مقدمة معينة، يمكن استخدام هذه المقدمة لإلزامه بقبول نتيجة منطقية تنبثق منها.
- إظهار التناقض: إذا كانت أقوال الخصم تتناقض مع بعضها بعضًا، يمكن استخدام هذا التناقض لإلزامه بتعديل موقفه أو التراجع عن بعض أقواله.
- الاستدلال بالمثال: استخدام أمثلة واقعية أو افتراضية لإلزام الخصم بقبول نتيجة معينة بناءً على تشابه الحالة مع ما وافق عليه سابقاً.

وتنفيذ المناظرة بأسلوب الإلزام هو أحد الطرق التي تعتمد على معرفة أصول الخصم وأدلته، وتتطلب من المناظر مهارات عالية في التحليل والتفكير النقدي، بالإضافة إلى القدرة على تقديم الحجج بطريقة منطقية ومقنعة.

وتاريخياً كانت المناظرة عبر الإلزام جزءا من الثقافة العربية والإسلامية، ومن شواهد ذلك كتب الخلاف في الفقه المقارن، ومنها كتاب المحلَّى لابن حزم وذلك عبر إلزام مخالفيه من الفقهاء بلوازم قولهم التي تخالف قواعدهم (بكر، 2021).

وفي سياق الدراسة، تُعد المناظرة بأسلوب الإلزام أداةً فعّالة في صياغة الآراء الفقهية والقانونية بطريقة منهجية ومدروسة، وهذا الأسلوب يُسهم في اختبار مدى توافق المنتجات المالية المبتكرة مع أصول الشريعة، ويكشف التناقضات المحتملة ويساعد على معالجة أي ثغرات قد تظهر أثناء التطبيق العملي، على سبيل المثال: يمكن للجنة المنظمة (الفريق المعارض) استخدامه لمراجعة المنتجات المالية المقترحة، خاصةً في حالة مخالفتها لأصول الشريعة مثل وجود شبهات ربوية، وعند إقرار الفريق المبتكر بالمخالفة التي تعارض أصولهم، تُثبِت المناظرة بأسلوب الإلزام تفوّق حجج اللجنة المنظمة.

ثانياً: أسلوب الافتراض العلمي:

الافتراض في الفقه يعني القدرة على ابتكار فروع فقهية في موضوع معين (الشيخ، 2019)، وفي المناظرات العلمية يمكن الاستفادة من هذه المهارة الفقهية لعرض سلسلة من الافتراضات المنطقية التي تؤدي إلى نتيجة قد تكون غير مقبولة للطرف الآخر، وإذا

حاول الخصم الاعتراض على النتيجة، يكون عليه حينها نقض الافتراضات التي بنيت عليها، مما قد يكون صعباً.

ويمكن لأسلوب الافتراض العلمي أن يقدم أداة محورية في تقييم الابتكارات في المنتجات المالية الإسلامية، حيث يستند إلى الاجتهاد والتقدير العقلي، ويتيح هذا الأسلوب التفاعل بمرونة مع المتغيرات الواقعية، ويُسهِم التنبؤ بمخاطر المنتج المالي، والوقاية المبكرة بمعالجة تلك التحديات المحتملة في المنتج المالي المقترح.

وينبني الافتراض على أساس توقع المخاطر الشرعية والقانونية من قبل فريق الجهة الإشرافية (فريق المعارضة) تجاه فريق الابتكار المالي، فعلى سبيل المثال إذا تضمن المنتج عناصر عقدية يتطلب توافقها مع المعايير أو القرارات الشرعية والأنظمة واللوائح المنظمة لهذا العقد المركب؛ إذ يترتب مخالفة هذه المتطلبات وقوع عدد من المخاطر الشرعية والقانونية، فيتم افتراض تلك المخاطر بالسؤال (ماذا لو) كآلية مفيدة في تحديد المخاطر من قبل فريق الجهة الإشرافية، وبطبيعة الحال من الصعب التنبؤ بجميع تلك المخاطر لكن يمكن التركيز على أثقلها وزناً على ميزان الامتثال والالتزام.

ثالثاً: أسلوب التفنيد

على عكس أسلوب الإلزام الذي يقر بحجج الخصم من حيث انطلاق المناظرة، بينما أسلوب التفنيد يرتكز على إبطال دليل الخصم وحججه، لغاية التغلب على حجته، بما يسهم في تقويض موقف الخصم، والتفنيد يكون إما حول المبادئ أو فروعها، ويُعرف التفنيد أيضاً بالدَّحض، وهو عملية نقدية تهدف إلى إبطال حجج الخصم وإسقاطها، ويقوم المفند بتحليل ومراجعة الآراء المخالفة، من خلال الكشف عن أوجه الضعف والتناقض في الحجج المقدمة، وتقديم براهين منطقية تدحض هذه الحجج وتستبدلها بأدلة أقوى منها، وبشكل عام، يتضمن التفنيد تحدي براهين الخصم وإثبات أنها زائفة أو غير صحيحة، أو أنها غير منطقية، أو أنها تحتوي على تناقضات واضحة، وتتمثل أهمية التفنيد في قدرته على تحسين جودة النقاش والحوار بين الأطراف المتناظرة

من خلال تقديم حجج مضادة وتوضيح أوجه الضعف في حجج الخصم (سلامي، 2014)، وفيما يلي مراحل التفنيد الأساسية في المناظرات:

1. تحديد الحجة الأساسية: يجب أن يبدأ المناقش بتحديد الحجة التي يود نقدها، مع التركيز على تحديد نقاط ضعفها، ويتم ذلك باستخدام صياغات مثل: "يدعي الطرف الآخر..".
2. دحض الحجة: بعد تحديد الحجة، يقوم المناقش بدحضها عبر تقديم براهين مضادة، ويمكن أن تشمل الصيغ المستخدمة في هذه المرحلة: "ومع ذلك.."
3. تقديم التعليل والتدليل: يتعين على المناقش تقديم تعليلات إضافية تدعم موقفه، ويجب أن تكون هذه التعليلات واضحة ومبنية على أدلة قوية، ويمكن استخدام الصيغة: "يمكننا أن نرى أن.." لتقديم التعليل.
4. تعزيز الحجة: في هذه المرحلة، يقوم المناقش في المناظرة بتعزيز حجته وتقديم استنتاجات مبنية على التعليلات والبراهين المقدمة، والصيغة المناسبة يمكن أن تكون: "وبناءً على ما سبق، يتضح أن.." (سلامي، 2014).

ومن أنواع التفنيد: تفنيد التعريفات، وتفنيد المنطق، ويتطلب هذا النوع من التفنيد تحليل الأسس المنطقية للحجج المقدمة، والتأكد من عدم وجود تناقضات أو افتراضات غير صحيحة، ومن أنواع التفنيد أيضاً: تفنيد الأجزاء؛ أي تحليل الأجزاء المختلفة من الحجة، بما في ذلك البيانات والمعلومات المقدمة، ويتم التركيز على الأخطاء في الوقائع أو التفسيرات غير الدقيقة (سلامي، 2014).

ويترتب على أسلوب التفنيد في المناظرة العلمية في مختبرات البيئة التجريبية للمنتجات المالية: تعزيز جودة النقاشات العلمية وتعميق فهم الموضوعات المطروحة، من خلال تحليل دقيق للحجج وتقديم براهين مضادة، ويسهم التفنيد في تحسين إستراتيجيات العمل على المنتج بإتقان، وتقديم رؤى أكثر دقة وموضوعية حول جدواه الشرعي القانوني.

مثال تطبيق أسلوب التنفيذ على منتج مالي مقترح:

لنفترض أن هناك منتجاً مالياً مبتكراً يدعى "منتج التداول الإسلامي الذكي" الذي يعدُ بتعظيم الأرباح من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأسواق وتوجيه عمليات التداول نحو الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لنقم بإيراد الحجج الأصلية – لكل حجة أصلية فروع – من قبل فريق المنتج المالي المقترح والتفنيد عليها من قبل الفريق المعارض وهو اللجنة المشرفة على تقييم المنتج في مختبر البيئة التجريبية:

1. **الحجة الأصلية:** التداول التلقائي الذكي هو أفضل حل لجميع المستثمرين لأنه يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل قوائم الشركات المساهمة، وتحديد الأسهم المتوافقة مع الشريعة بشكل أكثر دقة.

التفنيد: الذكاء الاصطناعي يعتمد على البيانات التاريخية التي قد لا تتوافر على مدخلات كافية لتحديد معايير الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2. **الحجة الأصلية:** التداول التلقائي الذكي المتوافق مع الشريعة، يتغذى على مدخلات مالية من قوائم الشركات المساهمة، وهذه القوائم يمكن للخوارزميات الذكية أن تصنف نوع تمويلاتها بين التمويل المتوافق أو المخالف للشريعة الإسلامية.

التفنيد: أن المخاطر الشرعية لا تقتصر فقط على نوع التمويل الذي تتحصل عليه الشركة المساهمة في إدارتها المالية، وإنما أيضا نوع الإنتاج السلعي والخدمي، والذي يمكن أن يحتوي على منتجات محرمة في الشريعة الإسلامية، وهذه المنتجات لا يمكن قراءتها تقنياً من خلال القوائم المالية للشركة المساهمة.

3. **الحجة الأصلية:** الذكاء الاصطناعي يمكنه تحليل جميع البيانات المالية بشكل دقيق وبدون أخطاء.

التفنيد: تقارير تقنية وجدت أن البرمجيات الذكية يمكن أن تحقق نتائج متباينة، حيث أظهرت أن نماذج الذكاء الاصطناعي قد تتأثر بمشاكل في معالجة البيانات مثل الأخطاء أو النقص في البيانات، مما قد يؤثر على دقة التحليل.

وكما ذكرنا سابقاً أن الهدف من تطبيق أداة المناظرة العلمية في البيئة التجريبية التشريعية للمنتجات المالية التقنية ليس الهدم والمنع بقدر ما اكتشاف الثغرات

والمخاطر الشرعية والقانونية وحتى الفنية وذلك بحسب سياق المناظرة، وأن هدف اللجنة الإشرافية هو توجيه الفريق المبتكر نحو المنطقية والاحترافية في هندسة منتجهم المالي بعيداً عن الاندفاعية التي قد تراود المبتكرين.

وكما للمناظرة أساليب، هناك أيضاً لها أنماط تشير إلى الهيكل العام الذي تتبعه المناظرة، وفيما يلي أنماط المناظرة المقترحة في اختبار المنتجات والتقنيات المالية المبتكرة:

1. المناظرة التنافسية:

تتمحور هذه المناظرة حول المواجهة الفكرية بين طرفين أو أكثر، حيث يسعى كل طرف إلى تقديم حجج وأدلة تدعم موقفه وتفند أطروحات الخصم، يتميز هذا النوع من المناظرات بتركيزه على التحليل النقدي، بحيث يستخدم لنقد نموذج المنتج المالي أو جدواه الشرعية والقانونية.

2. المناظرة الحوارية:

على خلاف المناظرة التنافسية، تقوم المناظرة الحوارية على التعاون بين الأطراف للوصول إلى حلول توافقية لموضوع معين، مثل تحقيق التوازن بين متطلبات الامتثال القانوني ومتطلبات التطوير التكنولوجي في المنتج المالي المبتكر، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب عن الطرح الأولي لفكرة المنتج المالي المبتكر بهدف مساعدة فريق العمل على الدراسة الشرعية والقانونية الأولية لمنتجهم.

3. المناظرة العامة:

تُعقد هذه المناظرات بمشاركة الجمهور، سواء من خلال الحضور المباشر أو عبر المنصات الرقمية، ويمكن تطبيق هذه المناظرات أمام اللجان التنظيمية لمناقشة قضايا ذات تأثير واسع النطاق، مثل العملات الرقمية، والتكنولوجيا المالية الناشئة، وأثر الذكاء الاصطناعي على الأنظمة المصرفية، بهدف تنظيم هذه التقنيات.

4. مناظرات المائدة المستديرة:

تُعقد هذه المناظرات في إطار غير رسمي، حيث تجمع بين مجموعة من الخبراء والمختصين لمناقشة قضايا الابتكار المالي والتكنولوجي بعمق، بهدف تبادل الرؤى

والخبرات، ويعد هذا النوع من المناظرات أداة فاعلة في بلورة تصورات جديدة حول التحديات التنظيمية والتطورات المستقبلية، مما يسهم في تطوير الأطر القانونية والتقنية التي تحكم الابتكار في القطاعات المالية والاقتصادية، ويمكن تطبيق هذه المناظرة بين اللجان التنظيمية وبين الخبراء الفنيين بهدف سد الثغرات والمخاطر في المنتجات المالية المبتكرة.

المطلب الرابع: التحكيم

يتمثل التحكيم في اتفاق طرفين أو أكثر على تولية شخص معين للفصل في نزاع بينهم بحكم؛ إذ التحكيم هو وسيلة فعّالة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المختلفة في سياقات متنوعة، بما في ذلك المناظرات العلمية، وعند انتهاء المناظرة وتقديم الحجج والبراهين من كلا الطرفين، يصدر فريق التحكيم قراره النهائي، والذي يُعدّ ملزماً للطرفين ما لم يكن هناك مخالفة لأحكام الشريعة أو النظام، ويُفضل أن يصدر القرار بالإجماع أو بالأغلبية (الأيوفي، 2015).

وينبغي أن يُختارَ المحكّمون بعناية في مناظرات البيئة التجريبية التشريعية، حيث يُفضل أن يكونوا من العلماء المتخصصين في موضوع النزاع وأن يتمتعوا بالحيادية والعدالة، كما يُفضل – كما هو متعارف دولياً – أن يكون عدد المحكمين فردياً لتجنب تعادل الأصوات، حيث يمكن في حال تعادلها أن يكون للمحكم الرئيس صوت مرجح.

وأخيراً فإن التحضير الجيد والمناقشة الفعالة هما عنصران مهمان لنجاح فريق يقدم منتجاً مالياً مقترحاً في مناظرة علمية، ومن التوجيهات الداعمة لفريق المنتج المالي المبتكر:

- التأكد من جمع كافة المستندات التي تدعم المنتج المالي المقترح، وإعداد دراسة توضح هيكلية المنتج، وآلية عمله، وأوجه التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والأنظمة العامة.
- التدريب على تقديم العرض أمام فريق من الزملاء وافتراض الرد على الأسئلة الصعبة والمتوقعة من أعضاء لجنة البيئة التجريبية لمنتج المالي المقترح.

- الحرص على إبراز الجوانب المبتكرة في المنتج المالي، مع توضيح كيف يمكن لهذه الابتكارات أن تساهم في تلبية احتياجات السوق المالية الإسلامية بطريقة شرعية وأخلاقية.

وأيضاً من الإرشادات لفريق المنتج المالي المقترح في التعامل مع المناظرة: تقبّل التعديلات البناءة التي قد تقترحها لجنة التحكيم، وإظهار استعدادهم لتنفيذها لضمان أن المنتج سيكون أكثر توافقاً مع الشريعة والأنظمة العامة، ما سيعكس مرونتهم وحسن نيتهم في تطوير المنتج، وأيضاً الالتزام بمستوى عالٍ من المهنية في كل مراحل المناظرة، كجمع الملاحظات والنقد بروح إيجابية ودون الدفاعية المفرطة، وتجنب الجدال غير المفيد.

المطلب الخامس: نموذج مهاري لتطبيق المناظرة العلمية في اختبار المنتج المالي المبتكر:

يعتمد هذا النموذج على هيكلية مبسطة تشمل تحديد المسألة، وتحرير محل النزاع، وتقديم الأدلة، ومناقشة الاعتراضات، وصولا إلى ترجيح أحد الأقوال أو تحقيق التوازن بين الآراء (الشيخ، 2019)، بهدف أن تصبح المناظرة الفقهية أداة فعالة لتقييم المستجدات المالية وضبطها شرعياً وقانونياً وفق معايير دقيقة:

الجدول (2) النموذج العام لمراحل المناظرة العلمية في اختبار المنتج المالي الذكي

خطوات المهارة	الوصف
مفهوم المهارة	قدرة المختص الشرعي والمالي على محاورة المخالف في تحليل مشروعية المنتج المالي الذكي، والاحتجاج لصحة رأيه، أو الاعتراض على الرأي المخالف، مع مراعاة الأصول العلمية والأدبية.
تحديد المنتج المالي	تحديد المسائل الجدلية للمنتج المالي الذكي المطلوب اختباره من حيث مشروعيته وفقاً للضوابط الشرعية.
تصوير المنتج المالي	توضيح آلية عمل المنتج المالي الرقمي، وبيان علاقاته التعاقدية،

	ونظام تشغيله في السوق المالية
تحديد نقاط الاتفاق	تحديد مواضع الاتفاق والخلاف بين فريق المنتج المالي وفريق الجهة الإشرافية، مثل: التوصيف الفقهي للعقد، أو مدى توافقه مع أحكام الشريعة، والمتطلبات القانونية.
تحديد موقف المتناظرين	وهما فريق المنتج المالي المقترح، وفريق الإشراف في البيئة التجريبية.
استفتاح المناظرة	قيام أحد المتناظرين بعرض أدلته على جواز المنتج أو منعه، مع بيان المرجعيات الشرعية والقانونية المعتمدة.
اعتراض المخالف	الاعتراض على الأدلة من خلال، مثل عدم انطباق المستند الشرعي على المنتج المالي محل البحث، مع تقديم دليل على الادعاء.
جواب الاعتراضات	الرد على الاعتراضات من فريق المنتج المالي: كإثبات صحة انطباق الاستناد الشرعي على المنتج المالي المبتكر.
ختام المناظرة	ينتهي النقاش إلى تسليم أحد الطرفين بقوة أدلة المخالف، مما يؤدي إلى تعديل الرأي الشرعي حول المنتج، أو تمسك كل طرف بموقفه إذا كانت الأدلة متكافئة، مع بقاء الحاجة إلى مزيد من البحث والتجربة العملية.

المصدر: إعداد الباحث بتصرف، (الشيخ، 2019)

النتائج والتوصيات

بعد استعراض محاولة تطبيق أداة المناظرة العلمية في البيئة التجريبية التشريعية لمختبرات التقنية المالية، وذلك ضمن الأطر الشرعية والقانونية، حيث يتبين أن المناظرات تمثل أداة فعالة لتعزيز وإثراء الفكر الإبداعي، واختبار الأفكار الجديدة، وتطويرها ضمن بيئة تتيح التفاعل بين أصحاب التخصصات المختلفة، وهذا الأمر يعزز من القدرة على

مواجهة التحديات المستجدة وتقديم حلول مبتكرة تراعي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن نتائج الدراسة الآتي:

1. المناظرات العلمية تُعد جزءاً أساسياً من التراث الفقهي الذي أسهم بشكل كبير في تقدم الصناعة الفقهية خلال القرون السابقة، كما تسهم هذه المناظرات في تعزيز قدرات الأجيال الحالية على تطوير المنطق والإبداع.
2. إمكانية تطبيق أداة المناظرة العلمية في مختبرات البيئة التجريبية التشريعية، بهدف تقليل المخاطر الشرعية والقانونية، وذلك عبر توفير نقاشات معمقة وشاملة لصالح تطوير المنتجات المالية الذكية.
3. تعدّ المناظرات بيئة محفزة للبحث العلمي، حيث تدفع الباحثين إلى تعميق دراساتهم وتقديم رؤى جديدة، مما ينعكس إيجاباً على تطوير العلوم الفقهية والقانونية.

ومن توصيات الدراسة ما يلي:

1. حث مختبرات البيئة التجريبية التشريعية على استخدام المناظرة العلمية حيث تجمع بين الخبراء والمشرعين والمبتكرين، كونها وسيلة فعالة لتقييم مشروعات التقنية المالية وصولاً إلى تطوير القوانين المنظمة لهذا المجال.
2. إجراء المزيد من الدراسات الاستنباطية حول تطبيق المناظرات العلمية في تطوير المنتجات المالية، واختيار أفضل الممارسات الممكنة، والاستفادة من المهارات المبثوثة في التراث الفقهي الإسلامي.

وختاماً، يمكن القول: إن المناظرة العلمية في البيئة التشريعية التجريبية تمثل ركيزة مهمة في تطوير التشريعات المالية الحديثة، وتوفير حلول مبتكرة تتماشى مع المتغيرات المستجدة في الصناعة المالية، واعتماد هذه الأداة بشكل موسع يعزز من قدرة المشرّعين على صياغة قوانين أكثر فعالية وعدالة.

أسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذه الدراسة، فإن قصرت فمني ومن الشيطان وإن وفقت فبتوفيق المولى عز وجل، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

ابن فارس، أ. (1979)، معجم مقاييس اللغة، 6 مجلدات، دمشق: دار الفكر. 444/5.

ابن منظور، م. (1414)، لسان العرب، 15 مجلد، بيروت: دار صادر. 76/4. 105/11.

بكر، س. (2021)، "مفهوم الإلزام في الفقه الإسلامي ونماذج مختارة من كتاب المحلى لابن حزم"، تركيا: مجلة كلية اللاهوت بجامعة بينغول، العدد 18. 127.

بول، س. ويليام، ن. (2006)، الاقتصاد، مجلد واحد، عمّان: دار الأهلية. 148.

الخير، ن. (2020)، التقنيات المالية الحديثة، مجلد واحد، أبو ظبي: صندوق النقد العربي. 5.

سراج، م. (2020)، في أصول النظام القانوني الإسلامي، مجلد واحد، بيروت: مركز نهوض. 563.

سلامي، ع. (2014)، المدخل إلى فن المناظرة، مجلد واحد، الدوحة: دار بلومزبري. 43، 82، 89.

سويتزر، ك. ميتشل، س. (2023)، نموذج قدرات الحوكمة والمخاطر والامتثال، مجلد واحد، أريزونا: **oceg**. **22**.

الشيخ، ع. (2019)، مسرد المهارات الفقهية، مجلد واحد، الرياض: دار كنوز اشبيليا. 336.

صندوق النقد العربي. (2021)، "تقرير البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديث في الدول العربية"، أبو ظبي: الدائرة الاقتصادية للصندوق. 21.

صندوق النقد الدولي. (2024)، "تقرير الاستقرار المالي العالمي"، واشنطن: مكتبة صندوق النقد الدولي. 83.

الطوفي، ن. (1987)، علم الجذل في علم الجدل، مجلد واحد، ألمانيا: دار فرانز شتاينز. 4.

القرشي، ع. (2013)، التفكير الفقهي في المعاملات المعاصرة، مجلد واحد، بيروت: مركز نماء. 29.

قندوز، ع. (2019)، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، مجلد واحد، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.29.

قندوز، ع. (2019)، التقنيات المالية، مجلد واحد، أبو ظبي: صندوق النقد العربي. 10.

قنطقنجي، س. (2023)، فقه الابتكار المالي، كتاب الكتروني، www.kantakji.com. 48.

بلوافي، أ. وآخرون. (2019)، تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مجلد واحد، جدة: مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز.41.

معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. (2015)، مجلد واحد، الرياض: دار الميمان . 700، 1043.

نصار، ح، وآخرون. (2008)، الموسوعة العربية الميسرة، بيروت: المكتبة العصرية. 127.

النقاري، ح. (2013)، المنطق في الثقافة الإسلامية، مجلد واحد، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة. 22.

مجلس الاستقرار المالي، (2024)، https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/fintech/.

التقرير السنوي لفنتك السعودية، (2022)، https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2022/11/FintechSaudi_AnnualReport_21_22A.pdf.

البنك المركزي السعودي، (2022)، https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-775.aspx

مركز قطر للمال، https://www.qfc.qa/ar/media-centre/news/list/qfc-unveils-the-digital-assets-lab-powered-by-qcb-to-facilitate-open-innovation-in-qatar.

فنتك السعودية، التقرير السنوي للتقنية المالية، 2023، https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2024/10/Annual%20Fintech%20Report%202023_-_Arabic.pdf.

References:

Al-Sheikh, A. (2019). Glossary of Jurisprudential Skills. 1 volume. Riyadh: Dar Kunooz Ishbilia. p. 336.

Al-Toofi, N. (1987). Ilm Al-Jazal fi Ilm Al-Jadal. 1 volume. Germany: Franz Steiner Verlag. p. 4

Arab Monetary Fund. (2021). Report on Experimental Regulatory Environments for Modern Financial Technologies in Arab Countries. Abu Dhabi: Economic Department of the Fund. p. 21.

Bakr, S. (2021). The Concept of Obligation in Islamic Jurisprudence and Selected Models from Ibn Hazm's Book Al-Muhalla. Turkey: Journal of the Faculty of Theology, Bingol University, Issue 18. p. 127.

Baluwafi, A., et al. (2019). Development of Islamic Financial Products. 1 volume. Jeddah: Scientific Publishing Center, King Abdulaziz University. p. 41.

Central Bank of Saudi Arabia. (2022). https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-775.aspx

Financial Stability Board. (2024). https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/fintech/

Fintech Saudi. (2022). Annual Report of Saudi Fintech. https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2022/11/FintechSaudi_AnnualReport_21_22A.pdf

Fintech Saudi. (2023). Annual Report of Fintech 2023. https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2024/10/Annual%20Fintech%20Report%202023_-_Arabic.pdf

Ibn Faris, A. (1979). Mu'jam Maqayis Al-Lughah. 6 volumes. Damascus: Dar Al-Fikr. 5/444.

Ibn Manzur, M. (1414 AH). Lisan Al-Arab. 15 volumes. Beirut: Dar Sader. 4/76, 11/105.

International Monetary Fund. (2024). Global Financial Stability Report. Washington: IMF Library. p. 83.

Kanduz, A. (2019). Financial Innovation in the Islamic Finance Industry. 1 volume. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund. p. 29.

Kanduz, A. (2019). Financial Technologies. 1 volume. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund. p. 10.

Kantakji, S. (2023). Fiqh of Financial Innovation. E-book. www.kantakji.com. p. 48.

Mitchell, S., & Switzer, K. (2023). GRC Capability Model. 1 volume. Arizona: OCEG. p. 22.

Naqqari, H. (2013). Logic in Islamic Culture. 1 volume. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Jadid Al-Muttahid. p. 22.

Nassar, H., et al. (2008). The Simplified Arab Encyclopedia. Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah. p. 127.

OECD. (2005). Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data. Paris. p. 19.

Paul, S., & William, N. (2006). Economics. 1 volume. Amman: Dar Al-Ahlia. p. 148.

Qarashi, A. (2013). Jurisprudential Thinking in Contemporary Transactions. 1 volume. Beirut: Nama Center. p. 29.

Qatar Financial Centre. (n.d.). https://www.qfc.qa/ar/media-centre/news/list/qfc-unveils-the-digital-assets-lab-powered-by-qcb-to-facilitate-open-innovation-in-qatar

Salami, A. (2014). Introduction to the Art of Debate. 1 volume. Doha: Bloomsbury Publishing. pp. 43, 82, 89.

Saraj, M. (2020). On the Origins of the Islamic Legal System. 1 volume. Beirut: Nahda Center. p. 563.

Standards for Accounting, Auditing, Governance and Ethics. (2015). 1 volume. Riyadh: Dar Al-Maiman. pp. 700, 1043.